



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

١٣ كانون أول (ديسمبر) ٢٠١٧ | نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ "النقد الدولي": النهو في الإمارات لن يتضرر بسبب ضريبة القيمة المضافة



وأشارت تاميريسا إلى أنه "تتوقع تعافيا تدريجيا للإمارات العربية المتحدة على مدى السنوات القليلة المقبلة بدعم من تعزز أسعار النفط، وتسارع التجارة العالمية واستثمارات اكسبو 2020 وتخفيف إجراءات ضبط الموازنة"، موضحة أنه "من المتوقع أن يرتفع نمو القطاع غير النفطي من 1.9 في المئة هذا العام إلى 2.8 في المئة العام المقبل، على أن يواصل الارتفاع إلى ما بين 3.3 و3.5 في المئة مع حلول عام 2020".

توقعت رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة ناتاليا تاميريسا، أن يبدأ اقتصاد الإمارات بالتعافي تدريجيا خلال العام المقبل دون أن يتضرر النمو كثيرا من تطبيق ضريبة القيمة المضافة ونسبتها 5 في المئة مع بداية شهر كانون الثاني (يناير).
ولفتت إلى أن اتفاق دبي على استعداداتها لاستضافة معرض اكسبو 2020 العالمي سوف يساهم في تعزيز النمو".

■ شقير: إرادة هشة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين لبنان وكوريا الجنوبية



في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، لكن بحسب الأرقام يبدو أن الميزان التجاري يميل كثيرا لمصلحة كوريا، مشددا على "ضرورة ردم هذه الهوة الشاسعة في الميزان التجاري وذلك عبر زيادة الصادرات اللبنانية إلى كوريا، خصوصا أن هناك الكثير من السلع اللبنانية تتمتع بمواصفات عالية وتحتاجها السوق الكورية".

استضافت غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، ملتقى الأعمال اللبناني الكوري الرابع، الذي نظّمته الغرفة بالتعاون مع السفارة الكورية في لبنان، وذلك بحضور وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني رائد خوري، سفير كوريا في لبنان يونغ مان لي، رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير، نائب الرئيس محمد لمع المدير العام ربيع صبرا وحشد كبير من رؤساء الهيئات والفعاليات الاقتصادية ورجال أعمال، إضافة إلى البعثة التجارية الكورية التي ضمت نحو 30 رجل أعمال.
وألقي رئيس اتحاد الغرف اللبنانية ورئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير كلمة أكد فيها أن "العقد هذا الملتقى في دورته الرابعة يؤكد التصميم والإرادة المشتركة على إحراز تقدم في العلاقات الاقتصادية اللبنانية الكورية".
ورأى أن "تحقيق المصالح المشتركة تكون بإرساء نوع من التوازن

■ السياحة في المغرب تنمو 9 في المئة في 2017



حتى نهاية أيلول (سبتمبر)، «بلغ 250 ألفاً بزيادة 23 في المئة. ويُعتبر المغرب الوجهة السياحية الأولى للأميركيين في شمال أفريقيا وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

واصلت السياحة المغربية انتعاشها التصاعدي للعام الثالث على التوالي، مدفوعة بارتفاع كبير في أعداد الوافدين الأجانب، وتحسن في الإيرادات المقدّرة بنحو 60 بليون درهم (6.4 بليون دولار)، وزيادة في حركة النقل الجوي وخدمات الفنادق.

ووفقاً لـ «المركز المغربي للسياحة»، زار المغرب نحو 10 ملايين زائر في الأشهر العشرة الأولى من السنة الحالية، أي بزيادة 9 في المئة بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، حيث احتل الفرنسيون المرتبة الأولى ليلبلغ عددهم 1.35 مليون سائح، تلاهم الأسبان 575 ألفاً، ثم البريطانيون 403 آلاف والألمان 268 ألفاً. وزاد أيضاً عدد السياح الإيطاليين والبلجيكيين واليهولنديين. وأظهرت الإحصاءات أن المواطنين الأميركيين الذين زاروا المغرب

■ صندوق النقد الدولي يتوّه بالإصلاحات الاقتصادية في السودان



المحلي الإجمالي في عام 2017. وذلك يعكس عدة نقاط، من بينها الانخفاض الشديد في سعر الصرف الموازي، واندخال سعر حافل من البنوك التجارية في أواخر عام 2016 بالقرب من المعدل الموازي لكثير من المعاملات الرسمية.

رحب صندوق النقد الدولي بالتعدلات الجزئية التي نفذتها السلطات السودانية على السياسات الاقتصادية من أجل المساعدة على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد وإعادة بناء النمو، والتي كان آخرها السماح بزيادة المرونة في أسعار الصرف وتخفيض دعم الوقود.

ووفقاً للصندوق فإن الأوضاع الاقتصادية في السودان كانت صعبة منذ انفصال جنوب السودان عام 2011 وفقدان الجزء الأكبر من إنتاج النفط وصادراته، مما أدى إلى تفاقم البيئة الخارجية الصعبة، بما في ذلك المتأخرات ومحدودية فرص الحصول على التمويل الخارجي، والعقوبات الأميركية، والانسحاب من العلاقات المصرفية المراسلة.

وتوقع الصندوق انخفاض عجز الحساب الجاري (الأساس النقدي) بمقدار 3.25 نقطة مئوية ليصل إلى 2.75 في المئة من الناتج

■ عجز الميزان التجاري التونسي يسجل رقماً قياسياً جديداً



في المئة، وزيادة الصادرات بنسبة أقل فحرت بنحو 17.3 في المئة، حيث أدى هذا الفارق بين الصادرات والواردات إلى انخفاض نسبة التغطية من 69.4 في المئة إلى 68.3 في المئة.

سجل عجز الميزان التجاري التونسي رقماً قياسياً جديداً يتجاوز عتبة 14 مليار دينار تونسي (أكثر من 5 مليارات دولار) مع نهاية شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي. في حين من المتوقع أن يبلغ العجز التجاري أرقماً غير مسبوق، وذلك بالوصول إلى عجز بنحو 15 مليار دينار (نحو 6 مليارات دولار) مع نهاية السنة الحالية.

وقدر المعهد التونسي للإحصاء (معهد حكومي)، العجز التجاري خلال نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي بنحو 14.3 مليار دينار (نحو 5.798 مليار دولار)، وكان خلال شهر أكتوبر (تشرين الأول) في حدود 13.2 مليار دينار (5.2 مليار دولار).

وبحسب المعهد التونسي للإحصاء يعود السبب في هذا الارتفاع على مستوى الميزان التجاري العام، بارتفاع الواردات بنسبة 19.2

■ قطر تقرر موازنة 2018 بعجز مقدّر بـ 7.6 مليارات دولار

غير النفطية. وحددت الموازنة، التي يبدأ العمل بها مطلع العام القادم، سعر برميل النفط عند مبلغ 45 دولاراً، وهو ذات السعر المحدد في موازنة عام 2017، وفي هذا الصدد، من المتوقع أن يبلغ عجز الموازنة 28.1 مليار ريال ما يعادل 7.6 مليارات دولار، بانخفاض نسبته 1.1% مقارنة بالعجز المسجل خلال عام 2017، الذي بلغ 28.4 مليار ريال، وسيتم تمويل هذا العجز من خلال إصدارات الدين.

أصدر أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، القانون رقم 25 لسنة 2017 باعتماد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2018. وكانت أعلنت حكومة قطر عن تفاصيل موازنة عام 2018، وقد توقعت وزارة المالية القطرية أن تصل إيرادات الدولة خلال عام 2018 إلى 175.1 مليار ريال، لتسجل بذلك ارتفاعاً قيمته 2.9 في المئة، مقارنة بالإيرادات المسجلة في عام 2017، ويعود السبب وراء هذا الارتفاع وفقاً لوزارة المالية القطرية إلى ارتفاع العائدات



■ الحكومة الفلسطينية تعهد موازنة 2018

كشفت السلطة الوطنية الفلسطينية عن أبرز مؤشرات موازنة العام الجديد، حيث يبلغ حجم الميزانية الفلسطينية 4.48 مليارات دولار، في حين يبلغ عجز الموازنة، والذي يمثل الفجوة بين الإيرادات والنفقات، 1.1 مليار دولار، تجري تغطيتها من أموال الدول المانحة، والاستمرار في النهج القائم على ترشيد الإنفاق العام.

وأعلن مجلس الوزراء الفلسطيني، عن أن موازنة العام 2018 تأخذ في الاعتبار المصالحة الوطنية والسياسات المالية الناتجة عن تحقيقها، والالتزامات المالية المترتبة عليها، مع احتمال استيعاب جزء من الموظفين الحاليين بقطاع غزة في القطاع العام الفلسطيني.

ووفقاً للحكومة الفلسطينية، فإن الخطط المالية تتجنب العودة إلى سيناريو تراكم المديونية العامة وتضخم العجز في الموازنة، بالتوازي

مع العمل على تنمية الإيرادات المحلية، وتقليل الاعتماد على المنح المالية الخارجية الأخذة في التقلص عاماً بعد آخر.

